

العوامل المحددة لسلوك الودائع في سوق النقد المصري

أحمد محمد محمد يوسف

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وقوة تأثير سعر الصرف، ومعدل الفائدة والتضخم على سلوك الودائع المصرفية في سوق النقد المصري خلال الفترة (2000 - 2018). تم صياغة فرضين رئيسيين تم اختبارهما باستخدام البيانات الثانوية للسلاسل الزمنية الفصلية التي تم جمعها من تقارير المصرف المركزي المصري؛ باستخدام التحاليل الوصفية والإحصائية باستخدام البرنامج E-Views 10. توصلت نتائج الدراسة إلى: عدم وجود تأثير معنوي لسعر الصرف، ووجود تأثير معنوي وقوي لمعدل الفائدة، ووجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على المتغير سلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية. وأظهرت النتائج إلى وجود تأثير معنوي وقوي لكل من؛ سعر الصرف، ومعدل الفائدة، ومعدل التضخم على سلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية. توصى الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى؛ لقياس أثر أنواع أخرى من العوامل المختلفة على الودائع في سوق النقد المصري.

Abstract:

This study aims to identify the extent and strength of the effect of the exchange, interest, and the inflation rates on Deposits' Behavior in the Egyptian Money Market during the period (2000 - 2018). Two major assumptions were formulated that were tested using secondary data for the quarterly time series collected from the Central Bank of Egypt reports; Using

descriptive and statistical analyzes; by using the program E-Views 10. Conclusion; There is no a significant exchange rate effect, there is a strong and significant interest rate effect and there is a significant effect of the inflation rate on the variable Deposits' Behavior banking in the local currency. The results showed the existence of significant influence of the forces of both; Exchange, Interest, and Inflation Rates on Deposits' Behavior in the Egyptian Money Market In foreign currency. The study recommends the necessity of conducting other studies to measure the effect of other types of different factors on the Deposits' Behavior in the Egyptian Money Market.

1- المقدمة:

انخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية مع زيادة معدلات العرض منها ينتج عنه ردود فعل تظهر في صورة التذبذب المتتالي لأسعار الصرف للعملة المحلية وما يتبعه على مستويات الدخول من جراء تلك السياسات؛ وبالتالي يظهر أثره بوضوح على انخفاض معدلات الادخار، متمثلاً في انخفاض مستويات الإيداع في كافة أنواع الودائع المصرفية، وبالتالي التأثير على سلوكيات تلك الودائع في البيئة المصرفية المصرية. كما يؤثر معدل الفائدة في رغبة عملاء المصارف لإيداع أموالهم في حساباتهم المصرفية. ومع التذبذب في أسعار الصرف ومعدل الفائدة السوقى، تواجه المؤسسات المصرفية المخاطر؛ مما يدفعها إلى التعامل مع تلك المخاطر لحماية صافى أرباح الدخل من الآثار المدمرة لتلك التقلبات. لذا؛ ينبغى لإدارة المؤسسات المالية التركيز على عناصر حافظة المؤسسة من الأصول والخصوم الأكثر حساسية للتحركات في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة. حيث تعد الخصوم مصادر تمويل

الأصول، وتوفير السيولة لسداد الخصوم المستحقة. وبسبب ارتفاع معدلات التضخم المزمع يتحول الاقتصاد إلى دولرة الودائع كملجأ للتضخم. واستخدام العملة الأجنبية كمخزن للقيمة أو وحدة حساب، وغالباً ما ينشأ الطلب على الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية من تجربة التضخم المرتفع جداً؛ مما يؤدي إلى التذبذب في مستويات وسلوكيات الودائع أيضاً.

2- الإطار النظري:

بلا شك تؤثر التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف المحلية على أسعار صرف العملات الأجنبية؛ لأن سعر صرف العملة الوطنية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملات الأجنبية الأخرى. وأن التعامل فيها يرجع لسبب أن جميع المعاملات التي تتعدى حدود الدولة الجغرافية لا تتم إلا بالعملات الأجنبية، وتعد قوة العملة الوطنية عاملاً هاماً من عوامل استقرار الاقتصاد الوطني، لذا؛ تعد أسعار الصرف من أهم الأدوات لإدارة السياسة النقدية وذلك لتأثيرها على المؤشرات النقدية والمالية والاقتصادية مثل، التضخم.

يعرف سعر الصرف الأسمى بأنه عبارة عن سعر العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة المحلية، أي؛ سعر العملة الجارى والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوة العملة الشرائية من سلع وخدمات ما بين دولتين. ويتحدد سعر الصرف وفقاً للعرض والطلب السوقى فى إطار التعويم الحر، أو بالتقلب والتحرك فى حدود إطار محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات، أو بسعر الصرف الزاحف، حيث يتم تعديل سعر الصرف بين فترة وأخرى على أساس ما يحدث من تغيير فى المؤشرات الاقتصادية. ويعرف معدل الفائدة الأسمى بأنه الثمن المدفوع لاستخدام المال، وهو تكلفة الفرصة البديلة لاقتراض المال من المقرض لتمويل المشاريع الاستثمارية، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية. ومع التحرك فى معدلات الفائدة، تتغير القيم الحالية للودائع (وأسعار الودائع)، وبالتالي؛ سوف تتغير قيمة المحافظ الاستثمارية للمصارف والأفراد، مما يؤدي لتغير الثروة.

تؤدي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وضعف البنية الاقتصادية؛ إلى نشأة كثير من المشاكل مثل التضخم، والذي يأخذ عدة صور، منها؛ زيادة ارتفاع الأسعار المستمر، أو ارتفاع الدخول النقدية أو أحد عناصرها، أو الزيادة في نشأة الأرصدة النقدية، أو ارتفاع التكاليف؛ مما يؤدي إلى التذبذب في مستويات وسلوكيات الودائع أيضاً. لذا، يجب فهم سلوك العملاء تجاه نشاط المصارف؛ كون قرارات تصرف العميل تؤثر عليها عدد من العوامل، والتي تتأثر بهيكل تطوير القطاع المصرفي.

يعد مؤشر إجمالي الودائع أحد أهم مؤشرات جانب الخصوم في قائمة المركز المالي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ باحتمال التعرض لأزمة مالية أو تفسير التغيرات الحاصلة في حجم الودائع، ومما لاشك فيه أنها تلعب دوراً ريادياً ومحورياً في حماية المجتمع من الأزمات والهزات المالية أو الاقتصادية التي قد تعصف بالأسواق النقدية؛ من خلال زيادة إقبال العملاء على المصارف لاسترداد/الإيداع أموالهم وفقاً لمؤشر ثقة العملاء بالمؤسسات المالية، وبخاصة؛ القطاع المصرفي؛ بما يؤدي إلى حالة فائض/عسر مصرفي أو مالي بشقيه الفني أو الحقيقي لديه، وعليه فإن انخفاض هذا المؤشر يعني احتمال التعرض لأزمة مالية، أما في حال ارتفاع مستويات هذا المؤشر؛ فيبشر بالخير ويعكس وضعاً مالياً مستقراً آمناً. ويمكن تمثيل مفهوم سلوك الودائع، في الفارق الإيجابي أو السلبي لنسب التغير الحادث في قيم المنتجات من الودائع المختلفة بالمؤسسات المالية؛ والنتيجة عن العديد من العوامل والأحداث المحلية والعالمية في سنة ما بالمقارنة للسنة السابقة لها. وتوضيحاً لمفهوم سلوك الودائع، ودراسة للأسباب الكامنة وراءها، وتقييماً لتأثيرات العوامل المحددة في سلوكيات أنواع الودائع المصرفية. إتخذ الباحث المتغيرات؛ سعر الصرف الأسمى، ومعدل الفائدة الأسمى، ومعدل التضخم – حسب مؤشر أسعار المستهلك - كمتغيرات تفسيرية لسلوكيات الودائع المصرفية كمتغير تابع، في ظل مختلف ظروف الفترة محل الدراسة في سوق النقد المصري.

3- الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات لتقييم أهمية العوامل المحددة في مستويات الودائع، وبالتالي على سلوكيات الودائع المصرفية، ومنها؛ إدارة مخاطر معدلات الفائدة؛ حيث استخدمت دراسة (Feilitzen, 2011)، تحليل بيانات السلاسل الزمنية للمصارف السويدية خلال الفترة (2001-2011)، باستخدام تحليل AR ؛ واختبار OLS. توصلت المؤلفة إلى أن حجم الوديعة مع معدل الفائدة على الودائع على المدى القصير وال المدى الطويل؛ لا يمكن رؤية أى صلات واضحة، وإذا بدأ الفارق بين معدل الفائدة على الودائع والسوق تتباين أكثر؛ مما يؤدي إلى سحب العملاء لودائعهم؛ مما يدل على وجود علاقة معنوية إيجابية بين معدل الفائدة وحجم الودائع.

ولتحقق من تأثيرات المتغيرات الاقتصادية الكلية، والأزمة المالية نحو تذبذب إجمالي الودائع في الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا؛ قام (Abduh & Sukmana, 2011)؛ بالاختبارات؛ (URT)، (ADF)، (PP)، (Co-integration)؛ (JJ)، (IRF's)؛ لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة (ديسمبر 2000 - يناير 2011). توصلت الباحثان أن المتغيرات؛ التضخم، ومعدل الفائدة التقليدي على المدى القصير والطويل يؤثران سلباً ومعنوياً على التذبذب في إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية، في حين أن متغير معدل الفائدة الإسلامية ليس كذلك.

ولتحليل وتحديد آثار المتغيرات المالية (معدل العائد، معدل الفائدة على الإيداع، معدل التمويل، ومعدل الإقراض)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم) على مستوى الإيداع والتمويل بالمصارف الإسلامية الإندونيسية. قام (Rama & Kassim, 2013)، بتحليل بيانات السلاسل الزمنية الشهرية للفترة (يناير 2004 - مارس 2011). باستخدام الانحدار الذاتي AR، (URT)، (ADF)، (PP)، (Co-integration)، (VECM). توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الودائع في

المصارف الإسلامية لها علاقة إيجابية ومعنوية مع معدل العائد للمصارف الإسلامية وعلاقة سلبية مع معدل الإيداع للمصارف التقليدية، وأن معدل التضخم، ومعدل الإقراض للمصارف التقليدية لهما تأثير معنوي على مصارف الودائع الاستثمارية في المدى القصير، إلا أن معدل التضخم هو المتغير الأكثر أهمية. وأن معدل الإقراض لقرض المصرف التقليدي ذو دلالة إحصائية في التأثير على الطلب على التمويل من قبل المصارف الإسلامية.

ولتحليل محددات السيولة في سوق الودائع بين المصارف الرومانية، وتقييم العوامل التي لها تأثير قوى على سيولة سوق الودائع بين المصارف؛ قام (Lovin, 2013)، بتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة (يناير 2007- ديسمبر 2012). باستخدام الانحدار الخطى AR، OLS، D-W. توصلت الباحثة إلى وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف والودائع بين المصارف.

لتحليل العلاقة بين معدل التضخم، ومعدل الفائدة على الودائع، وهوامش معدلات الفائدة وتعبئة الودائع في زيمبابوي. استخدم (Mashamba et al., 2014)، بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1980-2006)، واستخدام AR، واختبارات OLS، D-W، ومعامل ارتباط بيرسون، (ADF). توصل المؤلفون إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل الفائدة على الودائع وودائع المصارف. ووجود ارتباط سلبي بين الودائع وكل من هوامش معدل الفائدة والتضخم.

لتحليل أثر تحرير القيود عن معدلات الفائدة على أداء المصارف لإيداع الأموال في نيجيريا، قام (Ene et al., 2015)، بتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1986-2014)؛ باستخدام معاملات الانحدار، URT. توصل الباحثون إلى أن تحرير معدلات الفائدة يؤدي إلى وجود علاقة إيجابية على أداء المصارف وجذب الودائع النقدية.

لدراسة اتجاه العلاقة السببية بين معدلات الفائدة على الودائع، وإجمالي خصوم الودائع، والودائع لأجل، والودائع الإيداعية، والودائع بالعملة الأجنبية؛ قامت دراسة (Ogbulu et al., 2015)، بتحليل تأثير معدلات الفائدة على الودائع على تعبئة الأموال في مصارف الودائع في نيجيريا، والعلاقة بين إجمالي خصوم الودائع ومعدلات الفائدة على الودائع؛ باستخدام الانحدار المتعدد، Co-integration، VECM، (E.G) السببي؛ باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views 7؛ لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1981-2012). توصل المؤلفون إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع فئات معدلات الفائدة على الودائع وإجمالي الخصوم من الودائع، وعدم وجود علاقة سببية بين معدلات الفائدة على الودائع والخصوم من الودائع.

لبحث تأثير معدلات الفائدة على ودائع المصرف التجارى فى نيجيريا، قام (Hassan, 2016) باستخدام تحليل الانحدار المتعدد؛ لبيانات السلاسل الزمنية للفترة (2000-2013). توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الفائدة وودائع المصارف.

من خلال تحليل سلوك الادخار لدى الأسر خلال المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية، ورد فعل الأسر على الصدمات الخارجية، والعوامل التي تحفز الأسر على الادخار بالعملة الأجنبية بدلاً من العملة الوطنية؛ قام (kapounek et al., 2016) بتحليل الانحدار الذاتى؛ لبيانات السلاسل الزمنية الفصلية للفترة (يناير 2004 - ديسمبر 2014)؛ للاتحاد الأوروبي. توصل المؤلفون إلى أنه لا يوجد تأثير معنوى على فارق معدل الفائدة والتضخم وتغيرات سعر الصرف على المدخرات بالعملة الأجنبية. وأنه يوجد تأثير سلبى للحساب الجارى عند مستوى معنوية 1%، وتأثير إيجابى لفارق معدل الفائدة عند معنوية 5% و 1%. وأن المدخرات بالعملة الأجنبية أكثر حساسية للصدمات الاقتصادية الكلية من المدخرات بالعملة المحلية.

للتعرف على تأثير معدل الفائدة على ودائع القطاع المصرفي في الدول الإسلامية ومقارنة النتائج مع الدول غير الإسلامية، ومدى جاذبية معدل الفائدة لإجتذاب العملاء؛ استخدم (Mushtaq & Siddiqui, 2017) تحليل بيانات السلاسل الزمنية لعدد (23) دولة غير إسلامية، (23) دولة إسلامية للفترة (1999-2014)، باستخدام ARDL، URT، ومعامل الانحدار من خلال؛ بناء نموذج كمي. توصلت المؤلفون إلى أنه في الدول الإسلامية؛ أن معدل الفائدة ليس لها أي تأثير على الودائع المصرفية، ولكن التضخم له تأثير معنوي وإيجابي. وأن معدل الفائدة في الدول غير الإسلامية له تأثير معنوي وإيجابي على الودائع المصرفية، أما التضخم فتأثيره ضعيف.

باستخدام تقنية ARDL؛ قام (Arikewuyo & Akingunola 2019) بتحليل العلاقة بين تحرير معدل الفائدة على تعبئة الأموال لمصارف الودائع النقدية في نيجيريا؛ لتحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى للفترة الممتدة (1986-2016). توصل المؤلفان إلى أن معدل الفائدة لم يكن له تأثير معنوي على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل كان له تأثير معنوي. أيضاً، كان المعروض النقدي، ومعدل التضخم هما المحركان الرئيسيان لتعبئة الأموال لمصارف الودائع النقدية على المدى القصير والطويل. وأظهرت النتائج عدم معنوية الإنفاق الحكومي؛ ذلك أن تعبئة الأموال لمصارف الودائع النقدية هي ظاهرة السياسة النقدية وليس المالية في نيجيريا.

لاستكشاف تأثير عوامل الاقتصاد الكلي؛ قامت (Tun, 2019) بتحليل تجريبي لعوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على تعبئة الودائع للمصارف التجارية الخاصة في ميانمار. تم استخدام البيانات الثانوية الفصلية لعدد (24) مصرف تجاري خاص للفترة (2013/2014-2017/2018) من نشرة الإحصاءات المالية، والكتاب الإحصائي السنوي لمكتب الإحصاء المركزي في ميانمار. تم استخدام تحليل الارتباط، وتحليل الارتباط المتعدد، والتحليل الوصفي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.23.0.

توصلت المؤلفة إلى أن سعر الصرف، ومعدل الفائدة الحقيقي، والنتائج المحلى الإجمالى للفرد لها تأثير إيجابى ومعنوى على تعبئة الودائع، فى حين أن المعروض النقدى له تأثير سلبى وغير معنوى على ودائع المصارف الخاصة.

باستخدام تحليل الانحدار للبيانات المدمجة؛ قام (Doktoralina & Nisha, 2020) بتحليل تأثير معدلات الفائدة المصرفية التقليدية، ومعدلات المشاركة فى الأرباح، ومستوى السيولة معبراً عنها بنسبة التمويل إلى الودائع، ومعدل التضخم على ودائع المضاربة. تم استخدام البيانات الثانوية لعدد (8) مصارف إسلامية عامة؛ من هيئة الخدمات المالية ومصرف إندونيسيا للفترة (2013-2017). توصل الباحثان إلى؛ أن معدلات الفائدة التقليدية ومعدل التضخم لا يؤثران على ودائع المضاربة، وأن معدل المشاركة فى الأرباح له تأثير إيجابى كبير على ودائع المضاربة. وأظهرت النتائج أن مستوى السيولة كنسبة التمويل إلى الودائع لها تأثير إيجابى على ودائع المضاربة.

باستخدام تقنية التحليل لنموذج التأثير الثابت؛ قام (Siauwijaya & Steelyana, 2020) بتحليل العوامل التى تؤثر على سلوك المستهلكين فيما يتعلق بالخدمات المصرفية فى إندونيسيا. تم الحصول على البيانات الثانوية المدمجة لعدد (31) بنكاً مدرجاً فى البورصة الإندونيسية للفترة (2007-2017). توصلت المؤلفتان إلى أن المتغيرات؛ معدل السيولة المصرفية، وسعر الصرف والتضخم أثرت فى متغيرات سلوك المستهلك (معدل الفائدة على الائتمان، ومعدل الفائدة على الودائع). وأظهرت النتائج أن المتغيرات مثل؛ الناتج المحلى الإجمالى والسيولة لها تأثير معنوى على معدل الفائدة على الودائع ومعدل الفائدة على الائتمان. كما أظهرت النتائج أن قيمة الودائع تتأثر معنوياً بمعدل الفائدة على الودائع، وسعر الصرف، والناتج المحلى الإجمالى، بينما تتأثر القيمة الائتمانية القائمة معنوياً بمعدل الفائدة على الائتمان والسيولة وجميع المتغيرات الاقتصادية الكلية والنقدية فى النماذج.

باستخدام منهجية ARDL للكشف عن تأثير عوامل الاقتصاد الكلى، والعوامل المصرفية قصيرة وطويلة المدى على نمو الودائع؛ قام (Yakubu & Abokor, 2020) بالتحقق من العوامل الرئيسية التى تحدد نمو الودائع المصرفية فى تركيا خلال الفترة (الربع الأول لعام 2000- الربع الأخير لعام 2016). توصل المؤلفان إلى أن استقرار المصارف، وكفاءة القطاع المصرفي، والمعروض النقدي بمفهومه الواسع، والنمو الاقتصادي، ومعدل التضخم؛ محددات معنوية لنمو الودائع على المدى الطويل. وتظهر نتائج الدراسة كذلك، أنه على المدى القصير؛ فإن التوسع فى الفروع والمعروض النقدي بمفهومه الواسع هما فقط ما يتناسب مع تعبئة الودائع المصرفية.

قام (Ünvan & Yakubu, 2020) بتطبيق تقنية التأثيرات العشوائية، على البيانات على مستوى المصارف لفحص تأثير العوامل الخاصة بالمصرف على حجم الودائع المصرفية في غانا للفترة (2008-2017). من خلال التحكم فى عوامل الاقتصاد الكلى. توصل الباحثان إلى أن الربحية وحجم المصرف والسيولة عوامل محددة مهمة على الودائع المصرفية، وأن عدم استقرار الاقتصاد الكلى الناتج عن التضخم له تأثير سلبي معنوى على الودائع المصرفية.

● التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تفاوتت نتائج الدراسات السابقة على معنوية تأثير متغيراتها، وبخاصة؛ سعر الصرف، ومعدل الفائدة، والتضخم على مستويات الودائع، ويمكن أن يرجع ذلك؛ لإختلاف متغيرات الاقتصاد الكلى، والمتغيرات المالية والنقدية من دولة لأخرى. وقد قام الباحث بتناول العلاقة المباشرة لمتغيرات الدراسة التفسيرية على سلوكيات الودائع المصرفية، فى أحد الأسواق الناشئة، وهو سوق النقد المصري؛ باستخدام عدد من المتغيرات المستقلة والعوامل المفسرة لتقلباتها؛ من خلال نماذج ARCH & ARCH؛ لتوضيح السلوكيات؛ الايجابية والسلبية والمتعلقة بمستويات الودائع

المصرفية؛ وهو ما يمثل الفجوة البحثية؛ وهو ما سوف تتناوله الدراسة الحالية بالبحث والتحليل.

4- مشكلة البحث:

تسفر السياسات المالية التوسعية مع الاختلال في أسعار الصرف، عن ارتفاع معدلات التضخم، كما دأبت معدلات الفائدة الحقيقية السلبية على تفاقم الاختلالات المالية المحلية، وتثبيط تدفقات رأس المال والمدخرات الوطنية، لذا فإن أن عدم استقرار مستويات نمو الودائع يؤثر بصورة سلبية على استثمارات المصارف وربحياتها، وعلى الاقتصاد الكلى في دولة ما، وبالتالي؛ تنشأ للودائع سلوكيات حسب اتجاه ومدى وقوة تلك المؤثرات، كما تتغير استراتيجيات المودعين والمؤسسات المالية وفقاً لهذه العوامل. لذا؛ تواصل المصارف تصور ورصد هذه التغيرات وتأثيراتها في هيكل الودائع بغية خفض تكاليفها وزيادة عائداتها لأقصى حد. وتجنّب الاقتصاد للأزمات.

ونظراً للتطورات الأخيرة في السياسة النقدية في سوق النقد المصري، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات الفائدة والتضخم والأثر المتوقع على سلوك الودائع المصرفية؛ يسعى هذا البحث إلى إجراء دراسة إحصائية لسلوك الودائع المصرفية. ومعرفة مدى التغير في حجم ونوعية الودائع في المصارف المصرية في ظل هذه التطورات والمراحل والتحول في نظام سعر الصرف، والتغير في معدلات الفائدة والتضخم في سوق النقد المصري؛ لاستكشاف المحددات وتفسيراً لسلوكيات الودائع المصرفية لمساعدة المصارف في سعيها لتعزيز الودائع لديها.

تم تقييم متغير سلوك الودائع بالتغير في مستويات نمو الودائع خلال فترة الدراسة. وستعكس الزيادة أو النقص في مستوى الودائع وضع المودعين في أداء المؤشرات المالية في القطاع المصرفي. ولتقييم ما إذا كان سوء إدارة البنك يؤثر على سلوك

الودائع أو يتأثر أدائها بالحالة الاقتصادية، والمالية، والنقدية التي تواجه البلاد خلال فترة الدراسة.

- السؤال الرئيس هو:

"هل تُعدُّ أسعار الصرف، ومعدلات الفائدة والتضخم عوامل يمكن أن تؤثر على استقرار سلوكيات الودائع في سوق النقد المصري".

الأسئلة الفرعية هي:

- أ. هل يؤثر سعر الصرف على استقرار سلوكيات الودائع في سوق النقد المصري؟
- ب. هل يؤثر معدل الفائدة على استقرار سلوكيات الودائع في سوق النقد المصري؟
- ت. هل يؤثر معدل التضخم على استقرار سلوكيات الودائع في سوق النقد المصري؟

5- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها ومن أهمية المؤسسات المالية؛ وبخاصة القطاع المصرفي في سوق النقد المصري، والعديد من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

- أ. عدم كفاية الدراسات؛ سواء التي تغطي تعبئة الودائع، أو التي تغطي سلوك الودائع في المؤسسات المالية في سوق النقد المصري وبخاصة؛ في القطاع المصرفي. لمعرفة المحددات وتفسير العوامل المؤثرة فيها في البيئة المصرية.
- ب. محاولة توفير إطار عام لسلوك الودائع، لدراسة محددات تعبئة الودائع والعوامل المسببة لها؛ لتقييم كيفية تغير سلوكيات الودائع فيما يتعلق بقرارات إدارة المخاطر المصرفية المتعلقة بالعوامل المحددة لسلوك الودائع في سوق النقد المصري.
- ت. الفوائد المقدمة للمودعين، من خلال؛ التحليل المقارن للاتجاهات في سلوكيات الودائع مما يمكن الجمهور من تقييم الأداء المالي للمصارف لاتخاذ القرارات المستنيرة.

ث. يتيح لإدارة المؤسسات المصرفية؛ فهم تأثير كل عامل من العوامل المحددة بالمتغيرات التوضيحية للدراسة على سلوكيات الودائع في سوق النقد المصري، مما يُمكنها من إتخاذ القرارات المناسبة في إدارة مخاطر الأصول والخصوم، وتحقيق الإصلاحات المناسبة في هيكل الميزانية العمومية؛ لتعزيز نجاحها في جذب الودائع وتحقيق الاستقرار المالي والربحية.

6- أهداف الدراسة:

أ. تقييم تأثير المتغيرات التوضيحية للدراسة (سعر الصرف، ومعدل الفائدة والتضخم) على سلوك الودائع في سوق النقد المصري خلال الفترة (2000 - 2018)، من خلال تحليل أنماط واتجاهات ومستويات الودائع، لتحديد سلوكيات الودائع.

ب. من خلال نتائج الدراسة؛ يرجو الباحث أن تؤدي تفسير سلوكيات الودائع في سوق النقد المصري؛ والنتيجة عن تأثيرات العوامل المحددة في تعبئة الودائع المصرفية في سوق النقد المصري، ومن خلال فهم تأثير كل عامل؛ إلى قيام المودعين باتخاذ القرارات الصائبة، بالإضافة إلى؛ المؤسسات المالية، وبخاصة؛ المصارف لإدارة مخاطر الأصول والخصوم؛ لتعزيز الأداء لديها.

7- فروض الدراسة:

جدول رقم (١) فروض الدراسة

"توجد علاقة إرتباط مباشرة لأثر كل من؛ سعر الصرف، ومعدل الفائدة، ومعدل التضخم على سلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية – الجنيه المصري - في سوق النقد المصري".	الفرض الرئيس الأول
"توجد علاقة إرتباط مباشرة لأثر كل من؛ سعر الصرف، ومعدل الفائدة، ومعدل التضخم على سلوك الودائع بالعملة الأجنبية – الدولار الأمريكي - في سوق النقد المصري".	الفرض الرئيس الثاني

المصدر: من إعداد الباحث.

8- منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء التحليل الإحصائي للعوامل المحددة (سعر الصرف، ومعدلات الفائدة والتضخم) على سلوك الودائع المصرفية (المتغير التابع)، باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views 10، لبيانات السلاسل الزمنية الربع سنوية خلال الفترة (2000 - 2018) والتي تم الحصول عليها من تقارير المصرف المركزي المصري، مما يُمكن من تحقيق أهداف الدراسة.

- أساليب التحليل الوصفي والإحصائي للبيانات واختبار الفروض:

- أ. أساليب تجهيز البيانات: تم استخدام الاختبارات؛ (URT)، (ADF)، (P.P)، (Co-integration)، (ARDL)؛ Bounds Test.
- ب. أساليب تحليل البيانات: الإنحدار الذاتي؛ باستخدام المنهجية ARDL؛ اختبار (Breusch-Godfrey)، وطريقة (OLS)؛ لاختبار وجود أثر ARCH. ونماذج ARCH & GARCH.

- النموذج الإحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة:

قدم (Hausman Taylor, 1981) اختبار هوسمان لبيانات مجموعة والأثر الفردي غير القابل للرقابة، والذي يمكن ربطه بمتغيرات تفسيرية أخرى.

$$Deposits' Behavior = f (EX, INT, INF)$$

باستخدام معادلة المربعات الصغرى العادية (OLS) نقدر المعادلة التالية؛

$$\Delta Deposits' Behavior = \beta_0 + \beta_1 nominal\ exchange\ rate + \beta_2 nominal\ Interest\ rate + \beta_3 inflation\ rate + \mu_t$$

$$LogDeposits' Behavior = \beta_0 + \beta_1 \ln EX_t + \beta_2 \ln INT_t + \beta_3 \ln INF_t + \mu_t$$

حيث: $\text{LogDeposits' Behavior} = \text{سلوك الودائع المصرفية فى سوق النقد}$
 (متغير الاستجابة)؛ $\ln EX_t = \text{سعر الصرف (-)}$ ؛ $\ln INT_t = \text{معدل الفائدة (+)}$ ؛
 $\ln INF_t = \text{معدل التضخم (-)}$ ؛ $B_0 = \text{التقاطع (ثابت)}$ ؛ $\beta_1, \beta_2, \beta_3 = \text{هى}$
 معلمات للمتغيرات التفسيرية؛ $\mu_t = \text{هو فترة الخطأ}$ ؛ $(\pm) = \text{العلامة المتوقعة}$
 للمتغيرات التفسيرية.

Mean Equation N^o 1

$$\text{Deposits_L_C Behavior} = \beta_0 + \beta_1(EX) + \beta_2(INT) - \beta_3(INF) + e$$

حيث: $\text{Deposits_L_C Behavior} = \text{المتغير التابع (سلوك الودائع المصرفية)}$
 بالعملة المحلية - الجنيه المصرى - فى سوق النقد المصرى؛ $EX = \text{المتغير}$
 المستقل (سعر الصرف الأسمى)؛ $INT = \text{المتغير المستقل (معدل الفائدة)}$
 الأسمى؛ $INF = \text{المتغير المستقل (معدل التضخم - حسب مؤشر أسعار}$
 المستهلك)؛ $\beta_0 = \text{ثابت معادلة المتوسط (+)}$ ؛ $(\pm) = \text{العلامات المتوقعة}$
 للمتغيرات التفسيرية؛ $e = \text{المتغير العشوائى}$.

Variable Equation N^o 1

نموذج الانحدار الذاتى المعمم المشروط بعدم تجانس تباينات الأخطاء GARCH:

$$h_t^2 = \beta_0 + \beta_1 e_{t-1}^2 + \beta_2 h_{t-2}^2$$

حيث: $h_t^2 = \text{مربع تباين البواقي الحالى (مربع تباين سلوك إجمالى الودائع المصرفية}$
 فى سوق النقد المصرى)؛ $\alpha_0 = \text{ثابت معادلة عدم ثبات التباين}$ ؛ $e_{t-1}^2 = \text{مربعات تباين}$
 البواقي فى الفترات السابقة وتعرف بطرف ARCH؛ $h_{t-1}^2 = \text{تباينات البواقي فى}$
 الفترات السابقة وتعرف بطرف GARCH؛ الشرط الضرورى $0 < \alpha_0$ ؛ الشرط
 الكافى $0 \leq \beta_1, \beta_2$ وهذا يضمن أن تكون h_{t-1}^2 و e_{t-1}^2 موجبة.

Mean Equation N^o 2

$$Deposits_F_C\ Behavior = \beta_0 - \beta_1(EX) + \beta_4(INT) - \beta_5(INF) + e$$

حيث: $Deposits_F_C\ Behavior =$ المتغير التابع (سلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية - الدولار الأمريكى - فى سوق النقد المصرى).

Variable Equation N^o 2

نموذج الانحدار الذاتى المعمم المشروط بعدم تجانس تباينات الأخطاء GARCH:

$$h_t^2 = \beta_0 + \beta_1 e_{t-1}^2 + \beta_2 e_{t-2}^2 + \beta_3 h_{t-1}^2$$

9- النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج الخاصة بالدراسة:

- أ. عدم وجود تأثير معنوى لسعر الصرف على سلوك الودائع بالعملة المحلية، وأن العلاقة بين سعر الصرف وسلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية علاقة عكسية.
- ب. وجود تأثير معنوى وقوى لمعدل الفائدة على سلوك الودائع بالعملة المحلية، وأن العلاقة طردية بين معدل الفائدة وسلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية.
- ت. وجود تأثير معنوى لمعدل التضخم سلوك الودائع بالعملة المحلية؛ إلا أنه ضعيف، وأن العلاقة بين معدل التضخم وسلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية علاقة عكسية.

- ث. وجود تأثير معنوى وقوى لسعر الصرف على سلوك الودائع بالعملة الأجنبية – الدولار الأمريكى، وأن العلاقة بين سعر الصرف وسلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية علاقة طردية.
- ج. وجود تأثير معنوى وقوى لمعدل الفائدة على سلوك الودائع بالعملة الأجنبية – الدولار الأمريكى، وأن العلاقة بين معدل الفائدة الأسمى وسلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية علاقة طردية.
- ح. وجود تأثير معنوى وقوى لمعدل التضخم على سلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية – الدولار الأمريكى، وأن العلاقة بين معدل التضخم وسلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية علاقة طردية.
- خ. - القيمة الحالية لسلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية تتأثر بالتقلبات فى متغيرات الدراسة المستقلة؛ (سعر الصرف الأسمى، ومعدل الفائدة الأسمى، ومعدل التضخم – حسب مؤشر أسعار المستهلك)؛ خلال الفترات السابقة.
- د. - القيمة الحالية لسلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية تتأثر بالتقلبات فى متغيرات الدراسة المستقلة؛ (سعر الصرف الأسمى، ومعدل الفائدة الأسمى، ومعدل التضخم – حسب مؤشر أسعار المستهلك)؛ خلال الفترات السابقة.

ثانياً: التوصيات بالبحوث المستقبلية:

- الاعتماد على نماذج "عائلة" ARCH & GARCH لاستشراف الظواهر المستقبلية المتعلقة بسلوكيات الودائع المختلفة. وأيضاً؛ دراسة أثر مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمالية والنقدية على الظواهر المشاهدة فى البيئة المحلية، وإجراء المقارنات مع البيئات الإقليمية والدولية، وفى الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة.

المراجع :

A- Books:

- 1- Brian P. Simpson (2014), "*Money, Banking, and the Business Cycle: Integrating Theory and Practice*", 1st ed., Vol. 1, Palgrave Macmillan, New York, U.S.A.
- 2- Kenneth R. Szulczyk (2014), "*Money, Banking, and International Finance*", 2nd ed., February 2014.
- 3- R. Glenn Hubbard & Anthony Patrick O'Brien (2012), "*Money, Banking, and the Financial System*", 1st ed., Pearson Education, Inc., Prentice Hall, U. S.A.

B- Periodicals:

- 1- Ali Rama & Salina H. Kassim (2013), "Analyzing Determinants of Assets and Liabilities in Islamic Banks: Evidence from Indonesia", *Review of Islamic Economics and Finance*, pp.1-46.
- 2- Arikewuyo, K. A. & Akingunola R. O. (2019), "Impact of Interest Rate Deregulation on Fund Mobilisation of Deposit Money Banks in Nigeria", *Izvestiya Journal of Varna University of Economics*, Vol. 63, No. 2, pp. 89-103.
- 3- Caturida Meiwanto Doktoralina & Fikki Mutarotun Nisha (2020), "Mudharabah Deposits Among Conventional Bank Interest Rates, Profit-Sharing Rates, Liquidity and Inflation Rates", *International Journal of Financial Research*, Vol. 11, No. 1, pp. 25-33.
- 4- Ene, E. E., Atong, A. S. & Ene, J. C. (2015), "Effect of Interest Rates Deregulation on the Performance of Deposit Money Banks in Nigeria", *International Journal of Managerial Studies and Research*, Vol. 3, No. 9, (September), pp. 164-176.

- 5- Hausman, Jerry A. and William E. Taylor (1981), "Panel Data and Unobservable Individual Effect", *Econometrica*, Vol. 49, No. 6, pp. 1377-1398.
- 6- Horațiu Lovin (2013), "Determinants of the Liquidity in Romanian Interbank Deposits Market", *Procedia Economics and Finance*, Vol. 5, pp. 512 – 518.
- 7- Mashamba Tafirei, Magweva, R. & Gumbo, L. C., (2014), "Analysing the relationship between banks' deposits interest rate and deposit mobilization: empirical evidence from Zimbabwean commercial banks (1980-2006)", *Journal of Business and Management*, ISDR, Vol. 16, No. 1, Ver. VI, (Feb.), pp. 64-75.
- 8- Muhamad Abduh & Raditya Sukmana (2011), "Deposit Behaviour in Indonesia Islamic Banking: Do Crisis and Fatwa Matter?", *Indonesia Islamic Banking Research Forum*, Bandung, Padjajaran University, pp. 1-25.
- 9- Ogbulu, Onyemachi Maxwell, Uruakpa, Peter Chinyere & Umezinwa, Chizoba Lynda (2015), "Empirical Investigation of the Impact of Deposit Rates on Fund Mobilization by Deposit Money Banks in Nigeria", *Journal of Finance and Bank Management*, (June), Vol. 3, No. 1, pp. 77-89.
- 10- Mushtaq, S. & Siddiqui, D.A. (2017), "Effect of interest rate on bank deposits: Evidences from Islamic and non-Islamic economies", *Future Business Journal*, Vol. 3 No. 1, pp. 1-8.
- 11- Nwe Ni Tun (2019), "An Empirical Analysis of Macroeconomic Factors Affecting on the Deposit Mobilization of Private Commercial Banks in Myanmar", *International Journal on Recent Trends in Business and Tourism*, Vol. 3, No. 2, pp. 38-47.
- 12- Rahmat Siauwijaya & Evi Steelyana (2020), "Analysis of Factors Affecting the Consumer Behavior of Indonesian Banking Industry",

Pertanika Jurnal Social Sciences & Humanities, Vol.28, No. S1, pp. 59 - 73.

- 13- Ünvan, Y.A. and Yakubu, I.N. (2020), "Do bank-specific factors drive bank deposits in Ghana?", *Journal of Computational and Applied Mathematics*, Vol. 376, p. 112827.

C- Conferences:

- 1- Hassan, Olanrewaju Makinde (2016), "Effect of Interest Rate on Commercial Bank Deposits in Nigeria (2000-2013)", *the First American Academic Research Conference, "on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences"*, New York, USA, (25-28 May), pp. 1-17.
- 2- Satopluk kapounek, Petr Korab & Vilma Deltuvaite (2016), "(Ir)rational households' saving behavior? An empirica Investigation", 3rd Global conference on Business, Economics, Management and Tourism, (26-28 November 2015), Rome, Italy, *Procedia Economics and Finance*, Vol. 39, pp. 625 – 633.

D- WWW:

- 1- Helena von Feilitzen (2011), "Modeling Non-Maturing Liabilities", pp. 1-47, Available at: <http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2>.
- 2- Ibrahim Nandom Yakubu & Aziza Hashi Abokor (2020), "Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis", available at: <https://www.emerald.com/insight/0972-9968.htm>.